

**البحرين: على شفير أزمة حقوق الإنسان**  
**بيان كتابي لمنظمة العفو الدولية إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان**  
**التابع للأمم المتحدة (27 فبراير/شباط – 24 مارس/آذار 2017)**

**استئناف الإعدامات**

تعرب منظمة العفو الدولية عن قلقها البالغ حيال استئناف عمليات الإعدام في البحرين بعد نحو سبع سنوات من توقفها، وتدين إعدام كل من: عليّ عبد الشهيد السنكيس، وسامي ميرزا مشيمع، وعباس جميل طاهر، في 15 يناير/كانون الثاني 2017. وكان قد حُكم عليهم بالإعدام إثر محاكمة جائزة على خلفية مقتل ثلاثة من أفراد الشرطة.<sup>1</sup>

كما أن محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد معرّضان للإعدام الوشيك. وقد حُكم عليهما بالإعدام إثر محاكمة جائزة على خلفية مقتل أحد أفراد الشرطة.<sup>2</sup>

**الاستخدام المفرط للقوة وقمع التجمعات السلمية**

أدت الإعدامات التي نُفذت في 15 يناير/كانون الثاني إلى إطلاق شرارة احتجاجات عمّت أكثر من 20 قرية في شتى أنحاء البحرين، حيث شارك فيها مئات الأشخاص. وفي حين أن بعض تلك الاحتجاجات كان سلمية، فإن بعضها الآخر شابته أعمال عنف.

إن منظمة العفو الدولية يساورها القلق بشأن استخدام السلطات البحرينية القوة المفرطة رداً على تلك الاحتجاجات. فقد استخدمت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع وبنادق الخرطوش ضد المحتجين، واستخدمت في بعض الحالات ذخائر أقل فتكاً للسيطرة على حوادث الشغب، بالإضافة إلى الذخيرة الحية. وقد أُصيب عشرات المحتجين بجروح، وقُبض على العديد منهم.<sup>3</sup>

واندلعت الاحتجاجات في قرى سنابس والدرّاز وسترة والدية. وقال أحد شهود العيان لمنظمة العفو الدولية إن ضباطاً هددوا محتجين في سنابس في 15 يناير/كانون الثاني 2017 بأنه "سيتم إعدامهم مثلما أُعدم الرجال الثلاثة". وفي اليوم التالي قال شهود عيان إنهم شاهدوا أفراد الشرطة في سنابس وهم يطلقون قنابل الغاز المسيل للدموع، ويصوّبون على

<sup>1</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/5454/2017/en/>

<sup>2</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/5516/2017/en/>

<sup>3</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الرابط: [https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/01/bahrain-](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/01/bahrain-human-rights-on-the-brink-of-crisis/)

[human-rights-on-the-brink-of-crisis/](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/01/bahrain-human-rights-on-the-brink-of-crisis/)

المحتجين مباشرةً، مما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المتظاهرين. وفي 18 يناير/كانون الثاني 2017 اندفعت مركبتان مدرعتان تابعتان للشرطة نحو المحتجين في سنابس مباشرة، وتوقفت قبل وصولها إلى المحتجين بمسافة قصيرة، ولكن لم تحدث إصابات.<sup>4</sup>

وشاهدت منظمة العفو الدولية شريط فيديو لرجال مسلحين يرتدون أقنعة سوداء، وهم يطلقون النار من بنادق خرطوش شبه آلية أثناء المصادمات التي وقعت في الدراز في 26 يناير/كانون الثاني 2017. ومن غير الواضح ما إذا كان أفراد الشرطة قد أطلقوا الذخيرة الحية أو الذخيرة الأقل فتكاً المستخدمة لمكافحة الشعب. كما شوهد رجال ملثمون آخرون وهم يحملون مسدسات شبه آلية جاهزة للإطلاق، فضلاً عن شخص آخر كان يحمل سلاحاً شخصياً من طراز MP-Z. ولم تتضح ماهية الجهاز الذي يتبع لها أولئك الرجال المسلحون، ولكن المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية تشير إلى أنهم ربما يكونون تابعين لجهاز الأمن الوطني.

وفي ذلك الصباح أطلقت النار في الدراز على مصطفى حمدان، البالغ من العمر 18 عاماً، فأصيب في رأسه. وقال أحد الشهود العيان لمنظمة العفو الدولية إنه في حوالي الساعة الثانية والنصف صباحاً وصلت 12 سيارة مدنية إلى مكان قريب من منزل الشيخ عيسى قاسم في الدراز من الجهة الخلفية، حيث كانت تجلس مجموعة مؤلفة من خمسة شبان. وترجّل الرجال الذين كانوا في السيارات ولاحقوا الشبان الخمسة. وسمع الشهود العيان صرخات وأصوات إطلاق نار. وكان مصطفى حمدان بجانب المنزل الأخير في وسط الميدان يلتفت إلى الجهة الأخرى عندما أطلقت عليه النار في رأسه من الخلف. وثقل مصطفى حمدان إلى مجمع السلمانية الطبي، ولا يزال في حالة صحية حرجة.<sup>5</sup> وفي 31 يناير/كانون الثاني 2017، أعلن المدعي العام في البحرين أن الادعاء العام يعكف على التحقيق في ملابسات إصابة مصطفى حمدان في رأسه.

وفي ليلة 29 يناير/كانون الثاني 2017، خرج آلاف المحتجين السلميين إلى الشوارع في العديد من القرى دعماً للشيخ عيسى قاسم، الذي كان من المقرر أن تُعقد جلسة الاستماع إلى قضيته في اليوم التالي.<sup>6</sup> واستخدمت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع ورصاص البندق ضد المحتجين، ولكن لم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات.

كما لجأ المحتجون إلى استخدام العنف ضد قوات الأمن، بما في ذلك استخدام الزجاجات الحارقة وإشعال النار في الإطارات. وقد جرح اثنان، على الأقل، وقُتل اثنان آخران من أفراد الشرطة خلال المصادمات. ووفقاً لوزارة الداخلية، فقد أطلقت النار على شرطي في بني جمرة في 14 يناير/كانون الثاني، وفارق الحياة متأثراً بجراحة في وقت لاحق. وفي 29 يناير/كانون الثاني أُردي بالرصاص شرطي آخر في البلاد القديم، لم يكن في فترة مناوبته.

## إعادة سلطات جهاز الأمن الوطني

<sup>4</sup> قامت منظمة العفو الدولية بتدقيق صور فيديو التفتت في 18 يناير/كانون الثاني 2017 في سنابس.

<sup>5</sup> قامت منظمة العفو الدولية بتدقيق صور فيديو التفتت الدراز في حوالي الساعة 4-5 مساءً، ويُظهر الفيديو شخصاً يجري ثم يسقط أرضاً.

<sup>6</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4749/2016/en/>

يساور منظمة العفو الدولية قلق من أن إعادة سلطات الاعتقال والاستجواب إلى جهاز الأمن الوطني في يناير/كانون الثاني 2017 ربما تُستخدم بشكل تعسفي لانتهاك الحقوق الإنسانية للمواطنين.<sup>7</sup>

ففي ديسمبر/كانون الأول 2011، تم اقتصار دور جهاز الأمن الوطني على جمع المعلومات رداً على تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الذي صدر في عام 2011، والذي خلص إلى نتيجة مفادها أن عشرات المعتقلين تعرضوا للتعذيب على أيدي قوات الأمن، بما فيها جهاز الأمن الوطني.<sup>8</sup>

### استمرار قمع الحق في حرية التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

منذ أواسط عام 2016 شددت السلطات البحرينية حملتها القمعية ضد التمتع بالحق في حرية التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن المدافع البارز عن حقوق الإنسان وسجين الرأي نبيل رجب يمثل حالياً للمحاكمة ويواجه حكماً بالسجن يصل إلى 15 عاماً، لا لشيء إلا بسبب تغريدات نشرها على موقع تويتر. وقد تم إرجاء إصدار الحكم بحقه مراراً، مما يشي بأن السلطات ربما تستخدم محاكمته لترهيبه ومضايقته. وخلال جلسة الاستماع التي عُقدت في 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، أمرت المحكمة بإطلاق سراحه، ولكن أُعيد اعتقاله على الفور بالعلاقة مع تحقيق آخر معه بشأن مقابلات تلفزيونية كان قد أجراها ومُحاكم حالياً عليها.<sup>9</sup>

كما استهدفت السلطات البحرينية المعارضة السياسية، فحلّت "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" في يوليو/تموز.<sup>10</sup> وفي ديسمبر/كانون الأول أيدت المحكمة بالسجن لمدة تسع سنوات الصادر بحق الأمين العام للجمعية الشيخ علي سلمان بتهمة إلقاء حُطْب انتقد فيها الحكومة. إن منظمة العفو الدولية تعتبر الشيخ علي سلمان سجين رأي.<sup>11</sup>

في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، استدعت السلطات عشرات النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأُتهم معظمهم بتنظيم "اجتماعات غير مشروعة"، وصدرت قرارات بحظر سفرهم.<sup>12</sup> وكان معظمهم قد مُنعوا في السابق من السفر إلى الخارج، بما في ذلك إلى جنيف للمشاركة في الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. وفي نوفمبر/تشرين الثاني أيضاً، وُجهت إلى محمد التاجر تهم تتعلق بتغريداته على تويتر.<sup>13</sup>

<sup>7</sup> المرسوم رقم العام 2017.

<sup>8</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/1396/2015/en/>

<sup>9</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/01/bahrain-postponement-of-nabeel-rajab-trial-for-sixth-time-is-blatant-harassment/>

<sup>10</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4484/2016/en/>

<sup>11</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/press-releases/2016/12/bahrain-opposition-leader-condemned-to-nine-years-in-prison-following-unfair-and-arbitrary-verdict>

<sup>12</sup> مُنع ما لا يقل عن 40 ناشطاً من السفر منذ يونيو/حزيران 2016

<sup>13</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/5394/2016/en/>

كما استمرت السلطات البحرينية في فرض قيود في قرية الدراز منذ يونيو/حزيران 2016. وتُعتبر تلك القيود عقابية لأنها تطال جميع سكان الدراز وكل من يرغب في السفر هناك.<sup>14</sup>

وأوقفت السلطات تداول النسخة الإلكترونية من جريدة "الوسط" المستقلة ولمدة ثلاثة أيام، خلال احتجاجات يناير/كانون الثاني 2017.

### حوادث الاختفاء القسري

يساور منظمة العفو الدولية القلق من أن يكون اثنان من المعتقلين ضحايا لعمليات الاختفاء القسري، وعرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. فقد احتُجز فاضل سيد عباس حسن رضي، والسيد علوي حسين العلوي بدون تهم وبدون أن يُسمح لهما بتوكيل محامين منذ القبض عليهما، في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2016 على التوالي. ولم تتلقَ عائلتاها أية معلومات بشأن مصيرهما ومكان وجودهما منذ أواسط ديسمبر/كانون الأول.<sup>15</sup>

### استمرار فرض قيود على دخول البحرين

ظلت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، ممنوعة من دخول البحرين، وكذلك الأمر بالنسبة للمقرررين الخاصين للأمم المتحدة. كما مُنعت منظمة العفو الدولية من دخول البلاد منذ يناير/كانون الثاني 2015.

وفي ضوء بواعث القلق آنفة الذكر، فإن منظمة العفو الدولية تدعو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى حث السلطات البحرينية على:

- إصدار تعليمات فورية إلى قوات الأمن بالامتناع عن استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين، وإجراء تحقيق عاجل وكامل في كافة المزاعم المتعلقة بالإصابات الناجمة عن الاستخدام المفرط للقوة؛
- تخفيف جميع أحكام الإعدام، بما فيها تلك الصادرة بحق كل من محمد رمضان وحسين علي موسى، وإعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام رسمياً؛
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي، المسجونين بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- إلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تجرّم ممارسة الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، ومواءمة تلك القوانين مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- إلغاء قرارات حظر السفر، وإسقاط التهم الموجهة للنشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، فيما يتعلق بممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

<sup>14</sup> تم استدعاء واعتقال عشرات المحتجين السلميين ورجال الدين الشيعة على خلفية الاحتجاجات في الدراز. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر

الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4749/2016/en/>

<sup>15</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/5581/2017/en/>

[www.amnesty.org/en/documents/mde11/5590/2017/en/](http://www.amnesty.org/en/documents/mde11/5590/2017/en/)

- كشف النقاب فوراً عن مصير ومكان وجود كل من فاضل سيد عباس حسن رضي والسيد علوي حسين العلوي، والسماح لهما بالاتصال بعائليتهما ومحاميتهما بشكل عاجل ومنتظم، وإطلاق سراحهما فوراً ما لم توجّه لهما تهم جنائية معترف بها دولياً بشكل عاجل، ومحاکمتهم وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- تأكيد زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي ينبغي أن تتم في أقرب فرصة ممكنة؛
- دعوة المقرر الخاصين المعنيين بالحقوق في حرية التجمع السلمي والتعبير وتكوين الجمعيات.
- السماح للمنظمات غير الحكومية الدولية الراغبة في زيارة البحرين، كمنظمة العفو الدولية، بدخول البلاد.